

العوامل الرئيسية الفاعلة في أزمة الغذاء العالمية

كلية القانون / جامعة ديالى

د. محسن حسن علوان

أولاً-المقدمة

مع تضاعف أسعار النفط في أقل من ٤ سنوات (أكثر من ١٣٠ دولار للبرميل منتصف عام ٢٠٠٨)، يزداد توجه الدول الغربية والولايات المتحدة والبرازيل إلى الفوائض الزراعية لتصنيع الوقود الحيوي بدلا من تصديرها إلى الدول التي تعاني من النقص في إنتاج الأغذية. هذا التوجه أدى إلى حدوث نقص كبير في عرض الأغذية مقابل زيادة الطلب عليها، وهذا ما قاد بدوه إلى ارتفاع الأسعار بشكل متصاعد دفع إلى حدوث مظاهرات وصدامات دموية في أكثر من دولة بينها مصر و هايتي ودول أخرى .

إن السبب الرئيس هو ارتفاع أسعار البترول بشكل غير مسبو ق كما يقول وزير الزراعة الأمريكي (ارتفاع أسعار البترول هو اكبر عامل في غلاء الأسعار)، فالبتترول ليس سلعة عادية وإنما وقود حيوي يدخل في كافة الأنشطة ومنها النشاط الزراعي في الدول الكبرى التي تعتمد بشكل اساسى على المكننة الزراعية وارتفاع أسعار البترول هو الذي ادى إلى تحول في إنتاج الطاقة إلى (الايثانول) أي استعمال المنتجات الزراعية في إنتاج الطاقة، ففي أمريكا وحدها تم تحويل ١٠ % من إنتاج الذرة إلى الوقود العضوى. وهناك من يقول (مثل المستشار الألمانية انجلينا ماركل): إن سبب أزمة الغذاء يعود إلى ارتفاع مستوى المعيشة في الصين والهند نتيجة للرواج الاقتصادي في هذه البلاد وهى تزيد عن (٢.٢ مليار) نسمة مما تسبب في طلب متزايد على المنتجات الحيوانية والألبان من قبل هذه الدول .

أما على صعيد الوطن العربي فإن للتغيرات الاقتصادية الكبيرة التي حصلت لبعض البلدان العربية نتيجة للطفرة في أسعار النفط أدى إلى تغيير الأنماط الاستهلاكية لمواطنيها مما أدى بهذه الدول إلى استيراد كميات هائلة من السلع والمنتجات الغذائية. حيث أن المستوردات الغذائية لهذه الدول من الدول العربية الأخرى لا تشكل إلا نسبة غير ذات أهمية بالنسبة لحجم مستورداتها الغذائية من غير الدول العربية. وبسبب الأنماط الاستهلاكية التي تتجه نحو التغيير وبشكل مضطرب بتطور المدنية بين السكان في العالم العربي والهجرة السلبية من الريف إلى المدينة وبسبب إغراق السوق العربي بالمنتجات الزراعية والغذائية المستوردة بالأخص من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بأسعار رخيصة ومنافسة لا تستطيع الصناعات الغذائية العربية المنافسة معها بنفس شروط الجودة. كل هذه الأسباب أدت إلى ضعف الإنتاج الزراعي وإنتاج الغذاء في الوطن العربي صاحب ذلك على نفس المسار نمو سكاني لا يتناسب مع حجم الإنتاج الزراعي والغذائي الموجود في الوطن العربي.

عليه فإن الأمر يتطلب توافر السلع الغذائية وكفئتها في الأسواق بشكل متوازن ومتصل بحيث يجد المستهلكون كفايتهم من هذه السلع بأسعار مناسبة، وهذه الوفرة تعتمد في المقام الأول على زيادة الإنتاج، ورفع مستوى الإنتاجية الزراعية مع تنظيم عملية تداولها وتسويقها . وأهم مجموعات السلع الغذائية التي تستهدف تحقيق وفرة في إنتاجها هي

المحاصيل الحقلية وتشمل الحبوب مثل القمح والذرة والأرز ثم الحبوب الزيتية والمحاصيل السكرية والبقوليات ثم الوفرة في المحاصيل البستانية وهي الفاكهة والخضر والتي تحقق اكتفاء ذاتي وصالحة للتصدير يليها الوفرة في الإنتاج الحيواني و السمكي. وأهم العوامل التي تؤدي إلى زيادتها ورفع مستوى إنتاجها هي استخدام العلم والتكنولوجيا.

ثانياً)-الهد ف من البحث
محاولة الوقوف على أسباب أزمة الغذاء العالمية بأسلوب مقارن، تمهيدا لوضع الحلول المناسبة لها على الصعيد الدولي و المحلي من وجهة نظر بحثية.

ثالثاً)- منهجية البحث
اعتماد منهج التحليل الاقتصادي والوصفي بالاستناد على المقاييس الإحصائية التالية :
١- معادلة العرض.
٢- معادلة مخزون نهاية المدة.
٣- استخدام مقاييس النسبة المئوية (النسبة والتناسب، النسبة من المجموع العام، نسب الزيادة والنقصان).

رابعاً)- فرضية البحث
١- إن التحول إلى استخدام السلع الزراعية في إنتاج الوقود هو احد أسباب أزمة المواد الغذائية العالمية.
٢- التحول من قبل السكان إلى تغير أنماطهم الغذائية الاستهلاكية وراء أزمة المواد الغذائية .
٣- تحقيق الأمن الغذائي ضرورة لضمان عدم التبعية السياسية والاقتصادية .

الفصل الأول :

تأثير أزمة المواد الغذائية على الدول المتقدمة(نظرة عامة)

(١-١) : ذكرت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) في تقرير صادر لها خلال شهر مايس ٢٠٠٨ بعنوان (توقعات الأغذية في العالم) أن إنتاج العالم من الحبوب للعام الحالي قد يصل إلى ١.٩٨٤ مليار طن أي بنسبة تراجع مقدارها ١٢ مليون طن من التوقعات السابقة وبنسبة تقل ٣.٤ % مقارنة بحجم الإنتاج لعام ٢٠٠٤.....(١).
وحسب إحصاءات البنك الدولي فقد ارتفعت أسعار القمح بمعدل ١٢٠ % خلال السنة الماضية ٢٠٠٧ أما أسعار المواد الأخرى: فقد ارتفع سعر الأرز خلال العام الماضي فقط بمعدل ٧٤ % ووصل إلى أعلى سعر له منذ ١٩ عاماً، والصويا بمعدل ٨٧ % والحنطة بمعدل ١٣٠ % والحليب ومشتقاته بمعدل ٨٠ % والذرة بمعدل ٣١ %، وفي المتوسط ارتفعت أسعار الحبوب بمعدل ٤٢ % خلال العام الماضي ٢٠٠٧.....(٢).
ويزيد من عبء هذه الأزمة على الدول تزامنها مع ارتفاع أسعار النفط بحيث أصبحت هاتين الأزميتين الشغل الشاغل لحكومات دول العالم والمنظمات الدولية المعنية نظراً

لانعكاساتها على الشرائح الأقل قدرة على التحمل في العالم (الفقراء) مما يهدد المبادرات الخاصة بمكافحة الفقر وتحسين الأحوال الصحية في أفقر دول العالم .
(٢-١) : الجدول التالي يبين العرض والطلب لمادة الذرة في العالم .

جدول رقم (١)
العرض و الطلب العالمي لمادة الذرة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨
الكمية (مليون بوشل)

البيان/ السنوات	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨ مايس
مخزون بداية المدة	٤.٩٣٠	٤.٠٨٩	٥.٢٠٢	٤.٩٠١	٤.١٥٢	٤.٣١٨
الإنتاج	٢٤.٥٤٣	٢٨.٠٥٥	٢٧.٤٣٤	٢٧.٨٢٢	٣٠.٧٠١	٣٠.٦١١
الاستيرادات	٣.٠١٨	٣.٠٣٦	٣.١٢٩	٣.٥٦٩	٣.٧١٣	٣.٥٧١
مجمو العرض	٣٢.٤٩١	٣٥.١٧٩	٣٥.٧٦٥	٣٦.٢٩١	٣٨.٥٦٦	٣٥.٥٠٠
الصادرات	٣.٠٥٣	٣.٠٨١	٣.١٨٦	٣.٦٦٤	٣.٩٠٣	٣.٦٣٤
الاستهلاك	٢٥.٤١٢	٢٦.٩٧٥	٢٧.٧١١	٢٨.٥٧١	٣٠.٥٣٤	٣١.٠٣٠
مجمو الطلب	٢٨.٤٦٥	٣٠.٠٥٦	٣٠.٨٩٧	٣٢.٢٣٤	٣٤.٤٣٧	٣٤.٦٦٥
المخزون النهائي	٤.٠٢٦	٥.١٢٣	٤.٨٦٨	٤.٠٥٧	٤.١٢٩	٠.٨٣٥

المصدر: Foreign Ag Service and Economic Research Service , 2008
ملاحظة: البوشل : هو مقياس قديم اسطواني الشكل يستخدم في بيع المنتجات الزراعية الجافة . و البوشل الواحد = ٢٧ كغم .
((الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر أعلاه وقد تم استخدام المعادلات التالية)) :-

- ١- مجمو العرض = مخزون بداية المدة + الإنتاج المحلي + الاستيراد.
- ٢- مخزون نهاية المدة = مجمو العرض - مجمو الطلب

المصدر: (١) منظمة الغذاء والزراعة الدولية ، تقر ير عام ٢٠٠٨ مايس .
(٢) مجلة إيلاف ، العدد ٢٥٣٨ بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٣ .

من تحليل الجدول رقم (١) أعلاه نلاحظ تزايد الطلب النهائي العالمي على مادة الذرة سنويا فبعد أن كان الطلب أكثر من ٢٨ مليون بوشل (BUSHELs) عام ٢٠٠٣ وصل إلى ٣٤ مليون بوشل أي بنسبة ٥٢.١% . في حين ان المخزون النهائي بدا يتناقص من حوالي ٤ مليون بوشل عام ٢٠٠٣ إلى أن وصل إلى مليون بوشل . الأمر الذي يفسر لنا زيادة استخدام

المحصول في إنتاج وقود الايثانول ، كما هو واضح من الجدول رقم (٢) أدناه الذي يوضح إنتاج الذرة في أمريكا والكميات المستخدمة منها في صناعة الوقود العضوي (الايثانول) .

جدول رقم (٢)
إنتاج الذرة في أمريكا وكميات تصنيع الايثانول
(مليون بوشل)

البيانات / السنوات	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
مخزون بداية المدة	١.٠٨٧	٠.٩٥٨	٢.١١٤	١.٩٦٧	١.٣٠٤	١.٣٨٣
الإنتاج	١٠.٠٨٩	١١.٨٠٧	١١.١١٤	١٠.٥٣٥	١٣.٠٧٤	١٢.١٢٥
الاستيرادات	٠.٠١٤	٠.٠١١	٠.٠٠٩	٠.٠١٢	٠.٠١٥	٠.٠١٥
مجمو الطلب	١١.١٩٠	١٢.٧٧٦	١٣.٢٣٧	١٢.٥١٤	١٤.٣٩٣	١٣.٥٢٣
الغذاء المتبقي	٥.٧٩٥	٦.١٥٨	٦.١٥٥	٥.٥٩٧	٦.١٥٠	٥.٣٠٠
الوقود العضوي	١.١٦٨	١.٣٢٣	١.٦٠٣	٢.١١٧	٣.٠٠٠	٤.٠٠٠

المصدر: USDA - National Agricultural Statistics Service & Economic Research 2008 Service

من الجدول رقم (٢) يلاحظ إن الطلب في أمريكا على مادة الذرة كان في عام ٢٠٠٣ حوالي (١١.٢ مليون بوشل) ارتفع في شهر مايس عام ٢٠٠٨ إلى حوالي (١٤ مليون بوشل) ، كما ان الكميات المستخدمة في صناعة الوقود العضوي من مادة الذرة بدأ بالتزايد سنويا من (١.٢ مليون بوشل) عام ٢٠٠٣ إلى أن أصبح في شهر مايس عام ٢٠٠٨ (٤ مليون بوشل) . وهذا يعني التزايد المستمر في إنتاج الوقود العضوي الأمر الذي يؤثر على الاستهلاك البشري من المادة المذكورة .

(٣-١) : أما عن مادة الرز وهو الغذاء الرئيس في العالم فتبلغ مساحة مزار الأرز في العالم أكثر من ١٥٠ مليون هكتار . ويبلغ الإنتاج العالمي للأرز ٥٠٠ مليون طن. ويمثل هذا الرقم ٢١% من غذاء العالم. أما عدد المستهلكين للأرز فيتجاوز ٣ مليارات إنسان، ٩٠% منهم في قارة آسيا، وعدد الدول المنتجة للأرز ٤٢ دولة معظمها لا تصدر الأرز حيث يستهلك في داخلها . ومن الملاحظ بان الصين والهند تنتج نصف إنتاج العالم من الأرز ولكنهما لا تصدران منه إلا القليل جداً. (أقل من ١%) من الإنتاج. أما أكبر بلد مصدر للأرز هي تايلاند ، ثم الهند وفيتنام ، ثم الولايات المتحدة الأمريكية ، وتصدر تايلاند ٥ ملايين طن سنوياً، وهو أعلى مستوى تصدير عالمي ، لأن ما ينتج في معظم الدول يستهلك في الدولة نفسها ، وتقدر الكميات التي يتم تصديرها في جميع أنحاء العالم ٢٥ مليون طن أي ٥% من إنتاج العالم.....(٣)

(٤-١) : وعن مادة القمح ، أشارت الإحصائيات أن المخزون العالمي من الحبوب كان منخفضاً جداً، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، البلد الأول المنتج والمصدر للقمح في العالم، قد يتراجع خلال موسم الحصاد الحالي ٢٠٠٨ إلى مستوى سنة... ١٩٥٠!! ما يزيد قليلاً

على ٦٠٠ مليون طن فقط!! هذا يكفي فقط لأربعة أيام ونصف اليوم من الاستهلاك العالمي. وأسوأ من ذلك، فإن إنتاج القمح هذا العام، سيكون أقل من ما كان يستهلك في عام ٢٠٠٧م. و الجدول رقم (٣) يوضح إنتاج القمح لعام ٢٠٠٥ ونسبة الإنتاج . جدول رقم (٣) يمثل إنتاج مادة القمح في العالم لعام ٢٠٠٥

ت	الدولة	الكمية (ألف طن متري)	النسبة %
١	الصين	٩٦٣٤٠	١٥
٢	الهند	٧٢٠٠٠	١٢
٣	أمريكا	٥٧١٠٦	٩
٤	روسيا الاتحادية	٤٧٦٠٨	٨
٥	فرنسا	٣٦٩٢٢	٦
٦	كندا	٢٥٥٤٧	٤
٧	استراليا	٢٤٠٦٧	٤
٨	ألمانيا	٢٣٥٧٨	٤
٩	الباكستان	٢١٥٩١	٣
١٠	باقي دول العالم	١٩٧٥٢٤	٣٢
-	الإجمالي	٦٠٢٢٦٣	

المصدر: مركز البيانات الوطني - إحصاءات ٢٠٠٥ - الولايات المتحدة الأمريكية.

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر أعلاه

ويلاحظ أن الصين شكل نسبة إنتاج بلغت ١٥% تليه الهند بنسبة ١٢% ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٩%. في حين بقية دول العالم شكلت فقط نسبة ٣٢% من الإنتاج العالمي للقمح. إن التحليل الاقتصادي في مشكلة انخفاض الإنتاج العالمي يعود لأسباب الانخفاض في العرض وانفجار في الطلب. ويتعلق الأمر من جهة أخرى، بتكرار الحوادث المناخية، والجفاف في استراليا، والفيضانات في أوروبا، والصقيع في أوكرانيا وروسيا.

.....

المصدر : (٣) : Foreign Ag Service and Economic Research Service , 2008

ولكن من الناحية الفعلية إن أسعار معظم مواد الخام الزراعية ارتفعت بصورة حادة في الأسواق العالمية في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٦م، وبمعدل متسار في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، فأسعار القمح تضاعفت في أقل من عام واحد، في حين الذرة وفول الصويا يتم تداولهما بأسعار أعلى بكثير من متوسط الأسعار المسجلة خلال العقد السابق. أما سعر الأرز والبن، فهما في ارتفاع مستمر منذ قرابة عشر سنوات، ويسجلان أعلى الأرقام في الأسواق العالمية.....(٤)

من خلال الأرقام الواردة في الجدول رقم (٤) أدناه، نلاحظ إن إنتاج مادة القمح ازداد من ٥٣٧ مليون طن عام ١٩٩٥ ليصل إلى ٦٥٦ مليون طن عام ٢٠٠٨، مقابل ازدياد استهلاك القمح لأجل الغذاء من كمية ٩٧ مليون طن عام ١٩٩٥ ليصل إلى أكثر من ١١٣ مليون طن عام ٢٠٠٨. ويعود السبب إلى ازدياد سكان العالم من حوالي ٥.٧ مليار نسمة عام ١٩٩٥ إلى وصل إلى ٦.٧ مليار نسمة عام ٢٠٠٨. علما إن معدل الاستهلاك الفردي من ٩٥.٥ % عام ١٩٩٥ إلى أن وصل إلى نسبة ٩٥.٧ % لم يشكل نسبة عالية من المادة المذكورة. إلا ان المخزون الدولي من القمح بدأ بالتناقص حيث كان عام ١٩٩٥ بحدود (١٥٦) مليون طن ثم وصل إلى حدود (١٢٤) مليون طن عام ٢٠٠٠ أي بفارق (٣٢) مليون طن، مما يدل على التوجه الدولي لاستخدام الوقود العضوي.

جدول رقم (٤)

إحصائيات منتوج الحنطة العالمي للسنوات ١٩٩٥-٢٠٠٨

السنة	المساحة المحصودة (ألف هكتار)	الإنتاج (١٠٠٠ طن)	إجمالي التصدير (١٠٠٠ طن)	إجمالي الاستيراد (١٠٠٠ طن)	استهلاك الغذاء (١٠٠٠ طن)	المخزون النهائي (١٠٠٠ طن)	عدد السكان (مليون)
1995	219054	537136	99195	97312	97175	155604	5682.8
1996	230313	581295	106903	98487	96652	163451	5762.7
1997	228473	610008	104413	103803	100948	196294	5841.8
1998	225390	590246	101284	100017	103649	207817	5920.0
1999	215666	586745	113449	109214	98923	209540	5997.0
2000	217895	582899	101498	100079	104422	207456	6073.3
2001	215205	583078	105707	106385	107806	203396	6149.1
2002	215216	568698	105630	104532	112084	166847	6224.2
2003	210178	553823	108581	100792	96314	132057	6299.3
2004	217625	625728	110845	109451	105629	150843	6375.0
2005	218819	620840	116309	110146	111551	147503	6451.4
2006	212248	591997	110690	112329	105761	124053	6528.1
2007	217489	606400	109561	107310	98038	110023	6605.0
2008	224934	656013	117460	114587	113105	123993	6682.5

المصدر: منظمة الغذاء والزراعة الدولية، الدكتور شوشاي ايتو، مايس ٢٠٠٨.

(٤): مركز البيانات الوطني، الولايات المتحدة الأمريكية، تقرير مايس ٢٠٠٨.

ووفقا للبنك الدولي، فقد ارتفعت أسعار القمح عالميا بنسبة ١٨١ % خلال ٣٦ شهرا سبقت شهر شباط عام ٢٠٠٨، كما ازدادت أسعار الغذاء الإجمالية العالمية بنسبة ٨٣ %، ومن المتوقع أن تظل أسعار المحاصيل الغذائية مرتفعة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ثم تبدأ في الانخفاض ولكن أسعار بعض المحاصيل الغذائية قد تظل على مستوى يفوق أسعار عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١٥ (٥)

وعليه أن زيادة السكان وتصاعد الطلب على الغذاء واستهلاك مزيد من المحاصيل لصناعة الوقود الحيوي أدى إلى ارتفاع أسعار الغذاء بشكل كبير في أنحاء العالم كما تشير إلى ذلك المعطيات الإحصائية السابقة .

الفصل الثاني:

اثر أزمة الغذاء على الدول النامية (نظرة عامة)

١-٢ () : إن الدول الفقيرة والنامية، حتى الزراعية منها، هي التي تعاني أكثر من أزمة الارتفاع الهائل في أسعار الغذاء في العالم على ما يبدو . ذلك إن أهمية الغذاء للإنفاق الإجمالي للمستهلكين تتناسب عكسياً مع مستويات الدخل . فعلى سبيل المثال يمثل الغذاء ٦٠ % من سلة الاستهلاك للسكان في أفريقيا جنوب الصحراء، فيما لا يمثل أكثر من ٣٠ % في الصين و ١٠ % فقط في الولايات المتحدة، حسب تقدير صندوق النقد الدولي . إذا تفحصنا الجدول رقم (٤) السابق جيداً ، نلاحظ انخفاض مخزون العالم من القمح إلى أدنى مستوى منذ عام ١٩٩٥ بسبب سوء الأحوال الجوية في الدول المنتجة وزيادة كبيرة في الطلب من دول العالم الثالث التي تشهد تنمية متسارعة. وتتزايد أسعار الحبوب منذ خمس سنوات ، الأمر الذي يمثل نهاية لعقود من الغذاء الرخيص.

بعد ارتفاع أسعار القمح في التجارة العالمية، ترتفع أسعار الأرز. وحذرت الأمم المتحدة من وقوع حالات غذاء طارئة في ٨٢ دولة بعد تراجع مخزونات القمح إلى أدنى مستوياتها منذ العام ١٩٨٠ وارتفاع أسعار المواد الغذائية بوجه عام وبلوغها مستويات قياسية بالتزامن مع مضاعفة أسعار النفط خلال العام الماضي والعام الجاري. لقد زادت كلفة الشحن والنقل من البلدان المصدرة إلى البلدان المستوردة. اليوم تلجأ دول مُصدرة للحبوب إلى تخفيض كمية الصادرات خشية تقاوم أزمة الغذاء. هذا ما أقدمت عليه دول مُصدرة للأرز مثل فيتنام والهند والصين، وهي التي تنتج نحو ٣٥ % من المحصول العالمي. مع الإشارة إلى أن الصين والهند تستهلكان الكمية الأكبر من مخزون الأرز عالمياً، وهو الغذاء الرئيسي عند ٣.٣ مليار نسمة في العالم، أي ما يعادل نصف سكان المعمورة تقريباً.....(٦)

المصدر : (٥) تقرير البنك الدولي ، نيسان ٢٠٠٨ . روبرت زوليك رئيس البنك في ١١/نيسان/٢٠٠٨.

(٦) : Aksoy, M., and J. Beghin (2005), Global Agricultural Trade and Developing Countries. World Bank. Washington

٢-٢ () : إن الدول النامية مجتمعة ستنفق ما يقرب من ٥٠ مليار دولار لاستيراد ما تحتاج إليه من المواد الغذائية في عام ٢٠٠٧، أي بزيادة ١٠ % عما أنفقته في العام الذي سبقه. وتشير إحصاءات البنك الدولي إلى أن أكثر من (٣) مليار إنسان يعيشون في المناطق الريفية في الدول النامية منهم (٢.٥) مليار يعملون في الزراعة. ومن حيث المبدأ يمكن الاستنتاج

أن الفلاحين الفقراء في هذه المناطق سيستفيدون من ارتفاع الأسعار. إلا أنه من الناحية العملية سنجد إن نسبة كبيرة منهم ستتضرر. وسيختلف الوضع من دولة إلى أخرى.

ويقدر الاقتصادي (جري بكر) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية بمعدل الثلث سيخفض مستويات دخل الفرد بمعدل ٣ % في الدول المتقدمة وبأكثر من ٢٠ % في الدول الفقيرة.....(٧).

تشير المعلومات الإحصائية على إن ((إنتاج ٥٠ ليتر من الوقود البيولوجي، يستلزم استخدام ٢٠٠ كيلوغرام من الذرة، وهي الكمية الكافية لتغذية إنسان لمدة عام كامل)). أن استمرار هذه الظاهرة قد يؤدي إلى ارتفاع سعر بعض المواد الغذائية الأساسية من هنا حتى العام ٢٠١٠ بحوالي ٢٠% بالنسبة للذرة و ٢٦% بالنسبة للمواد المنتجة للزيوت، و ١١ % بالنسبة للقمح.....(٨)

وعليه إن استمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية ممكن أن يدفع الدول الغنية إلى تخفيض الإعانات المخصصة للقطا الزراعي، فضلا عن أن معظم الدول المنتجة ستقوم بوضع حصر على المنتجات الزراعية مع وضع ضوابط سعرية للحفاظ على مخزونها من تلك المنتجات.

إذن إن ما يزيد من معانات دول العالم الثالث فعلا هو استغلال نبات الذرة للطاقة كبديل عن البترول بالاعتماد على الذرة لإنتاج الإيثانول كمصدر للطاقة للتقليل من الاعتماد على النفط العربي، وهو ما قفز بالكمية المستخدمة في إنتاجه من ١٥ مليون طن عام ٢٠٠٠، إلى ٨٥ مليون في عام ٢٠٠٧ ما جعل من الذرة التي تستخدم في تغذية الحيوانات وفي الخبز نادرة وعالية الأسعار.

إن حكومات دول العالم الثالث تسعى لتعزيز إيراداتها من المنتجات الزراعية والحد من تصدير تلك المنتجات في محاولة للتصدي للارتفاع المتزايد في أسعار الغذاء وانتشار الفوضى الاجتماعية وعدم الارتياح الشعبي في هذه الدول. وعليه عندما ترى المصدرين يفرضون مثل هذه القيود على الصادرات من أجل حماية استقرار أسعار السلع الغذائية المحلية، فإن ذلك يجعل في الوقت ذاته الأسواق تضطرب وتعاني من القلق وعدم الاستقرار.

(٧) : د. علي يوسف خليفة/٢٠٠٧/تحليل اقتصادي زراعي/محاضرات لطلبة الماجستير /الأردن.

(٨): تقرير البنك الدولي، نيسان ٢٠٠٨. روبرت زوليك رئيس البنك في ١١/نيسان/٢٠٠٨.

الفصل الثالث :

انعكاس أزمة الغذاء على البلدان العربية

٣-١) : إن التحليل الاقتصادي يقودنا ومن خلال التجارب إلى انه حين ترتفع أسعار المواد الغذائية و الاستهلاكية تصبح القيادة السياسية و الاقتصادية في أي دولة أمام أحد ثلاثة

خيارات و كل صعب:

أولاً: تختار الدولة سياسة دعم الأسعار و هذه للياسة يعارضها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، الأمر الذي يؤدي إلى خلق مشاكل للعديد من الدول الفقيرة لأن السياسات الاقتصادية البديلة لم تنجح تماماً بسبب الفساد و الترهل الإداري الحكومي في كثير من الدول.

ثانياً: أو تختار الدولة سياسة زيادة الرواتب و هذا بدوره يؤدي لزيادة الإنفاق العام في موازنة الدولة و عادة ما يكون على حساب موازنات المشاريع التنموية و مشاريع البنى التحتية، و تذهب الأموال لعامة لدعم نفقات الطبقات المتوسطة و حماية مستوياتها المعيشية و النمط الاستهلاكي العام و خاصة في الدول غير المنتجة أو تلك التي تعتمد على الاستيراد الخارجي لكفايتها المعيشية. كما أن هذه الزيادات عادة ما تكون مؤقتة المفعول وكما حصل في العراق من زيادة رواتب كافة موظفي الدول في عام ٢٠٠٨ .

ثالثاً: و ربما تختار الدولة سياسة التجاهل التام للتغيرات الاقتصادية الدولية الضاغطة و أثرها في الاقتصاد الوطني و بالتالي لا تفعل شيئاً و تختار المقامرة بمواجهة انعدام الاستقرار الاجتماعي بسبب الضغوط الاقتصادية و أثرها في ارتفاع البطالة و زيادة العنف و الجريمة في الشارع ، و استغلال هذه الظروف من قبل قوى الضغط السياسي. لقد دخلت أيضاً الزراعة و الغذاء في الوطن العربي منذ منتصف السبعينات مرحلة حرجة، تمثلت في تنامي الطلب على المنتجات الزراعية عموماً و الغذائية على وجه الخصوص، نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني و القفزة النوعية في الدخل الفردية في بعض الدول العربية (النفطية منها) بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية و تقلص الأهمية النسبية للقطا الزراعي في الهياكل الاقتصادية العربية. وقد نجم عن هذا الوضع تفاقم العجز الغذائي و بالتالي اللجوء إلى المصادر الأجنبية لسد هذا العجز.

٢-٣) : الجدول رقم (٥) أدناه يمثل مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي "GDP" في الدول العربية .

الجدول رقم (٥) مؤشرات زراعية عامة

البيان	١٩٩٠	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الناتج المحلي الإجمالي GDP (بالمليار دولار)	٤٧٧.٤	٥٨٦.٥	٥٢٩.٥	٧٠٩
الناتج الزراعي (بالمليار دولار)	٥٨.٣	٨١	٨٠.٤	٨٠.٣
إسهام الناتج الزراعي في الناتج الإجمالي (%)	١٢.٢	١٣.٨	١٢.٨	١١.٣
نصيب الفرد من الناتج الزراعي (بالدولار)	٢٣٣	٣١٥	٣٠٥	٢٩٨

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول ٢٠٠١، ص ٣٥ و ٢٧٣

إذا حللنا الجدول المذكور في أعلاه ، نلاحظ تراجع نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي في السنوات الأخيرة، إذ انتقل من حوالي ٣١٥ دولاراً أميركياً عام ١٩٩٨ إلى حوالي ٢٩٨ دولاراً عام ٢٠٠٠. ويتضح كذلك تناقص مساهمة الزراعة في الناتج المحلي من حوالي

١٤% تقريبا سنة ١٩٩٨ إلى ١١.٣% سنة ٢٠٠٠، كما يظهر تدهور قيمة الإنتاج الزراعي.

وبطبيعة الحال إن ضعف أداء القطا الزراعي أدى إلى زيادة الاستيراد من الخارج من السلع الغذائية لتلبية حاجة سكان الدول العربية من الأغذية الضرورية وليس لتحسين نوعيتها، وهو ما يظهر جليا في شبه ثبات نصيب الفرد اليومي في أغلب الدول العربي.

٣-٣) : وتعتبر أسباب الفجوة الغذائية العربية متعددة ومتشعبة، ويختلف الدور الذي تلعبه هذه الأسباب في تعميق هذه الأزمة حسب طبيعة الدول من حيث ثقلها السكاني وتوزيعهم بين الريف والحضر، وندرة أو محدودية الموارد الطبيعية والمالية، وعدم الاهتمام بالزراعة ضمن مخططات التنمية. وهي عوامل لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الإنتاج والإنتاجية واستغلال الطاقات المتاحة. ومن خلال الأرقام في الجدول رقم (٦) أدناه :

الجدول رقم (٦)
تطور الفجوة الغذائية العربية للسلع الغذائية الرئيسية (بالمليون دولار)

السنوات	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	الاكتفاء الذاتي (%) ١٩٩٩
الإجمالي	١١.٧	١١.٥٢٤	١٣.٢٦	١٢.٦٤٣	١٣.٤٣٢	١١.٨٨٨	
الحبوب وال دقيق	٥.٥٥٢	٥.٩٤٢	٦.٧٣٣	٦.١٤٨	٥.٩٤٣	٥.٨٦١	٥٠.١
القمح	٢.٣٨٣	٢.٨٧	٣.٨٤٢	٢.٨٥٣	٣.٢٠١	٢.٦٢٥	٤٩.٢
الشعير	٧٠.٦	٧٤٥	٩٠.٨	١.١١٤	٦٤٧	٨٨٩	٣٣.٥
الأرز	٨٤٧	٩٣٦	٧٩٢	١.٠٤٥	٩٩٩	٩٧٤	٧٧.٢
الذرة الشامية	٦٩٩	٧٩٧	١.١٢٥	١.٠٠٩	١.٠٤٧	١.٣٤٧	٣٧
البطاطس	٢٢	٨٧	٤٥	٥٧	٨٥	١١٢	٩٩.٩
السكر المكرر	١.٩١١	١.١٩٠	١.٦٣٦	١.٦٤٤	١.٤٤	١.٣٢٣	٣٣.٩
بقوليات	١٨٨	٣٦٠	٣٤٩	١.٦٤٤	١.٤٤	١.٣٢٣	٣٣.٩
الزيوت والشحوم	١.١٢٨	١.٥٥٤	١.٣٥	٩٢٨	١.٦٩	١.٠٠٢	٤٤.٧
الخضر	٢٠٣	١٢٠	٢٦٨	٢٠١	١٣٥	١٥٠	٩٨.٦
الفواكه	١٨٢	٢٠	٢٦٢	١٥٣	٤٧٥	١٥٤	٩٨.٤
اللحوم	١.١٩٢	٩٧٨	١.٤٦٢	١.٥٣٨	١.٥٨	١.٥٧٧	٨٤.٣
اللبين السائل	٢.٠٣٦	٢.٨٢	١.٩٧٢	٢.٠٥	٢.٢٩٨	٢.٠٥٨	٧٢.٥
البيض	٨٦	٨١	٤٠	٣٦	٣٩	٤٦	٩٦.٣
السماك	٤٣٦	٨٩٠	٨٥٧	٣٠٦	٤٤١	٦٦٦	١٠٧.٨

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، ص ٢٨١.

من خلال تحليل الجدول رقم (٦) نلاحظ، انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي العربي من أهم السلع الغذائية مثل الحبوب التي بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي منها حوالي ٥٠% فقط عام ١٩٩٩. وبالنسبة للشعير والقمح فقد بلغت النسبة ٣٣.٥% و ٤٩.٢% على التوالي في نفس العام. وهناك عجز في معظم السلع الغذائية في الوطن العربي باستثناء الأسماك والخضر والفواكه ودرجة أقل البطاطس والبيض.

٣-٤) : تعد الدول العربية من الدول التي تعاني من مشكلة الفجوة الغذائية التي نشأت نتيجة نمو الإنتاج الغذائي في العالم العربي إلى ما بين ١.٥% و ٢.٥% سنوياً، في حين ينمو الاستهلاك الغذائي بمعدل يتراوح بين ٤% و ٥% سنوياً، وحيث إن الطلب على المواد الغذائية في ارتقا مستمر انعكس ذلك على قيمة الواردات الغذائية والزراعية التي وصلت في عام ٢٠٠٤ إلى ٢١.٧ مليار دولار للسلع الزراعية ونحو ١٨.٣ مليار دولار للسلع الغذائية، وتتصدر الحبوب والألبان والسكر والزيت قائمة الواردات الزراعية العربية بقيمة ٤ مليارات و ٢.١ مليار و ١.٣٨ مليار و ١.٣٣ مليار دولار على التوالي.....(٩).

أما إجمالي الفجوة الغذائية على مستوى العالم العربي فقد وصلت إلى أكثر من ١٢٠ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٧ في ظل استمرار نمو معدلات الاستهلاك الغذائي على مستوى المنطقة بمعدلات تتجاوز القدرات الإنتاجية لدول المنطقة سواء في المحاصيل الاستراتيجية الأساسية أو في عمليات إنتاج المواد الغذائية. كما أوضح ذلك الدكتور سالم اللوزي المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية مقالته لجريدة الشرق الأوسط بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢١ .

وإذا ما علمنا إن حجم تراكم الفجوة الغذائية بين أوائل الثمانينيات وأوائل التسعينيات إلى ما يقارب ١٥٠ مليار دولار. وتضاعف هذه القيمة في بداية القرن الواحد والعشرين، بحيث شكلت أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي. كما إن معدل الاكتفاء الذاتي لم يزد على ٥٠%، الأمر الذي يعكس اعتماد الدول العربية المتزايد على استيراد الغذاء وما يلحق بذلك من تبعات اقتصادية وسياسية.

ان موضوع التكامل الاقتصادي العربي أمراً فيه الكثير من التحديات ، فالوضع الاقتصادي السائد تسوده مظاهر القطرية ويغيب عنه التخطيط القومي المتكامل والشامل . ولأن الأمن الغذائي حجر الأساس في بناء أمن وسلامة الأمة العربية، فإن الاستقلال السياسي يبقى معرضاً للخطر في غياب الأمن الغذائي. وفي هذه الحالة توجد هناك ضرورة توافر استراتيجية متكاملة للأمن الغذائي العربي نظراً لعلاقته الوثيقة بالحاجات المعيشية الأساسية وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية.

.....

(٩) : د. احمد العثيم ، صحيفة الرأي ، العدد ١٢٥٩٠ في ٢٠٠٧/٣/١٩ .

الفصل الرابع :

انعكاس أزمة الغذاء الدولية على العراق

٤-١) : تاريخياً، كان سعر برميل النفط الخام في عام ١٩٤٩ حوالي دولارين ونصف و لم يصل لثلاثة دولارات إلا في عام ١٩٦٩ أي بعد عشرين عاماً و بعد حرب ١٩٦٧ . و تشكل هذه الزيادة ٢٠% فوق السعر الأساس. بينما قفز من حوالي ثلاثة دولارات ونصف قبل حرب ١٩٧٣ إلى حوالي (٧) دولارات في عام ١٩٧٧ أي ١٠٠% زيادة على السعر الأساس، و هي نسبة زيادة سعرية تتجاوز ٢٥% مع تصحيح معدل التضخم العالمي في الأسعار و بعد احتلال العراق قفز سعر البرميل من حوالي ٢٧ دولاراً للبرميل إلى ٧٧ دولاراً في عام 2007 أي بقفزة قدرها ١٨٥% فوق السعر السابق. و حتى مع تعديل مؤشرات التضخم فقد ظل السعر فوق المعدل بنسبة تقارب ٧٥%. ثم عند إعداد هذا البحث أي في منتصف عام ٢٠٠٨ وصل سعر البرميل ١٣٠ دولاراً من خلال هذه الزيادات الكبيرة سنحاول معرفة فيما إذا كانت هي من عوامل أزمة الغذاء(١٠)

٤-٢) إن أهم التحديات التي واجهها العراق في القطر الزراعي كان أولها تحديات خارجية تتمثل في التطورات العلمية والتكنولوجية المذهلة التي شهدتها العالم وخاصة في مجال تقنيات الإنتاج الزراعي والتي كان العراق بعيداً عنها فضلاً عن التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية والشركات متعددة الجنسيات ودورها في إدارة وتنظيم عمليات الإنتاج وتسويقه، حيث تستحوذ الشركات العشر الأولى في العالم في مجال البذور والكيمياويات الزراعية على ٨٥% من السوق العالمية. أما النقطة الثانية فهي التحديات الداخلية المرتبطة بالظروف التي مر بها العراق وأدت إلى تزايد الأسباب والعقبات أمام تنمية وتحديث القطر الزراعي حيث ما زالت الكثير من الموارد والطاقت الزراعية غير مستغلة استغلالاً كاملاً كما إن المستغل منها ما زال دون مستوى الاستغلال الأمثل بحيث إن نسب الاكتفاء الذاتي للعديد من السلع الغذائية إستراتيجية متدنية بدرجة كبيرة وظل القطر الزراعي يعاني من قصور في توفير العديد من المتطلبات الضرورية للإنتاج والمتعلقة بالتقنيات الزراعية وتكنولوجيا الإنتاج فضلاً عن التخصيصات الاستثمارية والتسهيلات الائتمانية والملاكات البشرية المؤهلة وعدم كفاية الهياكل الأساسية والمؤسسات اللازمة لتطوير وتحديث القطر الزراعي واختلاف نمط إدارة وملكية الأرض الزراعية .

(١٠) : متابعة الفضائيات ونشرات الأخبار الاقتصادية من قبل الباحث .

إن الزيادة السريعة في عدد السكان خلال العقود الثلاثة الماضية إضافة إلى محدودية الأرض القابلة للزراعة وزيادة ملوحتها و الضعف في الإنتاجية الزراعية أدت إلى زيادة الاعتماد على الاستيرادات لتلبية الحاجة المحلية. ففي ٩٨٠ كان العراق يستورد نصف

احتياجاته من المواد الغذائية ولكن في عام ٢٠٠٢ وصل الاستيراد إلى ٨٠% ليشمل العديد من المواد الأساسية (كالحنطة و الرز و السكر و الزيوت النباتية و المواد البروتينية). وفي ما يخص مشكلة الملوحة فأنها تشكل التحدي الأكبر حيث أن ما يقرب من ٧٥% من الأراضي الزراعية المروية تعاني من الملوحة الناجمة عن سوء إدارة عمليات الارواء. و عليه فان العراق بحاجة ماسة لمشاريع الري الحديثة والى التوسع باستخدام نوعيات من المحاصيل المقاومة للملوحة.

٤-٣) : لغرض النهوض بالزراعة وتحقيق الأهداف المرسومة له خلال السنوات ٢٠٠٧-٢٠١٠ فهذا القطر بحاجة إلى توفير استثمارات كبيرة قدرت وفق الاحتياجات الأساسية له بحدود ٩٣٠٠ مليار دولار منها ٤١٠٠ مليار دولار للمشاريع الزراعية و ٥٢٠٠ مليار دولار لمشاريع وزارة الموارد المائية.....(١١)

ولتحقيق هذا الهدف علينا دراسة الإمكانيات المتاحة في هذا القطر ، حيث يمتاز العراق بوفرة الأراضي الزراعية الخصبة والتي تقدر بحدود ٤٨ مليون دونم والتي تشكل (٢٦.٤%) من المساحة الإجمالية والمستغل منها لا يتجاوز (٢٣) مليون دونم إي بحدود (٤٨%) من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة ، وإضافة إلى هذه المساحة الكبيرة فهناك تنوع من الأراضي الزراعية، فتوجد الأراضي الطينية والأراضي الرملية والأراضي المزيجية، إذ إن كل نوع من هذه الأتربة يكون ملائم لأصناف مختلفة من المحاصيل الزراعية.....(١٢)

فضلا عن امتلاك العراق للموارد المائية والبشرية التي تمكنه من النهوض بهذا القطر إذا ما توافرت الدراسات الصحيحة و القيادة المتمكنة من قيادة هذا القطر الحيوي. وبغية الوقوف على فعالية هذا القطر في التنمية الاقتصادية سنقوم ببحث أولاً مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. GDP.

(١١) : صحيفة المؤتمر - ٢٠٠٨/٥/٨ .

(١٢) : تقريراً لتنمية البشرية ، الجهاز المركزي للإحصاء ص٥٩ عام ١٩٩٥.

٤-٤) : تختلف درجات كفاءة القطر الزراعي في الناتج المحلي من دولة إلى أخرى ومن وقت لآخر تبعاً لعوامل عديدة، ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

الكفاءة الزراعية = (نسبة مساهمة الناتج الزراعي) مضروباً في (الناتج المحلي الإجمالي) مقسوماً على (نسبة مساهمة العمالة الزراعية).

الجدول رقم (٧) أدناه يوضح تطور الكفاءة الزراعية للعراق خلال ثلاث فترات. وهو من إعداد الباحث بالاعتماد على جداول التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن مؤسسات جامعة الدول العربية لسنوات ١٩٨١، ١٩٩٠، ٢٠٠١، وسنقوم بتحليل الجدول تبعاً للمعادلة المذكورة ووفق الخطوات التالية :

جدول رقم (٧)

الكفاءة الزراعية في العراق

السنة	الناتج المحلي الإجمالي مليون دولار	الناتج الزراعي مليون دولار	العمالة الكلية ألف	العمالة الزراعية ألف
١٩٨٠	٥٣٤٨٤	٢٥١٢	٣٥٥١	١٠٨١
١٩٨٩	٦٠٥٩٩	٨٣٠٨	٤٧٥٣	١٠٤٢
٢٠٠٠	٨٣٥٤٤	٢٦٨٤٨	٦٠٠٦	٧٥٧

٤-٤-١: تحليل عام ١٩٨٠: بلغت مساهمة الناتج الزراعي ٥.٦٩% من الناتج المحلي الإجمالي. وكانت مساهمة العمال الزراعيين تشكل ٣٠.٤٤% من العمالة الكلية.
 $٥.٦٩ = ٣٠.٤٤ \div ٠.١٥$

إنها درجة ضعيفة جداً مقارنة بالمعدل العام للكفاءة في البلدان العربية الأخرى، بما فيها الدول التي تعاني من ندرة الموارد المائية وضعف المقدرة المالية، فهي تدل على تدني إنتاجية العمال الزراعيين وعدم اعتناء السياسة الاقتصادية بالإنتاج الزراعي الذي لا يشكل سوى نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي.

٤-٤-٢: تحليل عام ١٩٨٩: زادت مساهمة الناتج الزراعي لتصل إلى ١٣.٧١% من الناتج المحلي الإجمالي. وبالمقابل هبطت نسبة العمال الزراعيين إلى ٢١.٩٢% من العمالة الكلية، وأدى هذا إلى ارتفاع الكفاءة الزراعية.
 $١٣.٧١ \div ٢١.٩٢ = ٠.٦٢$

اقتربت الكفاءة الزراعية للعراق من متوسط الكفاءة الزراعية العربية، مع العلم بأن العراق خاض حرباً لمدة طويلة ضد إيران أثرت بشدة على جميع القطاعات الإنتاجية.

٤-٤-٣: تحليل عام ٢٠٠٠: استمر انخفاض عدد العمال الزراعيين حتى بلغ ١٢.٦١% من العمالة الكلية. لكن الناتج الزراعي ارتفع ارتفاعاً هائلاً ومثيراً للتساؤلات ليصل إلى ٢٦٨٤٨ مليون دولار أي ٣٢.١٠% من الناتج المحلي الإجمالي.
 $١٢.٦١ \div ٣٢.١٠ = ٠.٣٩$ وهي درجة عالية جداً بالمقارنة مع الواقع العربي، حيث أن متوسط الكفاءة في العالم العربي ٠.٥٥ وفق هذه المعطيات سجل العراق الرقم القياسي العربي. أصبح نصيب العراقي من الناتج الزراعي يعادل ١١٧٧ دولاراً في السنة.

وبالمقابل لا يتجاوز نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية ٢٩٨ دولارا في السنة. بات نصيب الفرد العراقي يحتل المرتبة العربية الأولى ويليه مباشرة نصيب الإماراتي بمبلغ ٦١٥ دولارا في السنة (١٣).

كيف حدثت هذه "المعجزة الاقتصادية" في بلد أنهكته الحروب والعقوبات الاقتصادية؟ أليست هذه التجربة جديرة بالتحليل من قبل الاختصاصيين وبالاعتباس من قبل الأقطار العربية الأخرى؟. وإذا تتبعنا التحليل الاقتصادي نجد أن درجة الكفاءة تعتمد على متغيرين، أولهما هبوط عدد العمال الزراعيين ، وثانيهم زيادة الإنتاج الزراعي. ولكن انخفاض عدد العمال لا يقتصر على العراق بل شمل جميع البلدان العربية نتيجة تفاقم البطالة في الريف وتزايد الهجرة إلى المدن. ودرجة الكفاءة العليا لا تعني بالضرورة تحسن الوضع الغذائي، فقد ينخفض الإنتاج الزراعي ومع ذلك ترتفع الكفاءة إن تقلصت مساهمة اليد العاملة الزراعية في العمالة الكلية بنسبة تفوق نسبة تقلص الإنتاج الزراعي، لكن لم يحدث هذا في العراق، حيث يشير الجدول إلى ارتفاع الناتج الزراعي ارتفاعا كبيرا. عندئذ يمكن الافتراض بأن ارتفاع الكفاءة العراقية يتأتى من استخدام الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة والمواد الملائمة لمراحل الإنتاج ومن تحسن إنتاجية العمال الزراعيين، ولكن لم يحدث هذا أيضا، إذ تتطلب هذه الجهود فترة طويلة ترصد لها أموال طائلة غير متوفرة لدى البلد. أضف إلى ذلك أن حجم الإنتاج الزراعي كالحبوب لم يسجل أي زيادة بل تعرض للهبوط نتيجة الجفاف في العامين ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. ولتفسير ذلك نحن أمام تضخيم لقيمة الإنتاج الزراعي عن طريق حساب تعادل الدينار العراقي بالدولار الأمريكي. ((في العام ٢٠٠٠ قدر الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ ٢٢٩٠٧٧٨ مليون دينار. ترجم الجهاز المركزي للإحصاء هذا الرقم بمبلغ ٨٣٥٤٤ مليون دولار. أي أن الدولار يعادل ٢٧ ديناراً. ولما كانت قيمة الناتج الزراعي تساوي ٧٣٥٣٤٠ مليون دينار يصبح تعادلها ٢٦٨٤٨ مليون دولار. على الصعيد الواقعي يتراوح سعر تعادل الدولار بين ١٨٠٠ و ٢٢٠٠ دولار. جميع السلع الزراعية وغير الزراعية المتوفرة في السوق تخضع لهذا السعر. ويلاحظ أن الشكوك تدور أيضا حول مصداقية التقديرات بالدينار)) (١٤)

(١٣): (الأرقام الأربعة الأخيرة مقتبسة من جداول التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠١).

(١٤): د. صباح نعوش ، مجلة المعرفة ، ٢٠٠٨/١٢.

٤-٥) إذا ما أردنا الاقتراب من واقع القطا الزراعي ، علينا مقارنة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مع بقية القطاعات الأخرى ، و الجدول التالي رقم (٨) يوضح هذه المقارنة :

جدول رقم (٨)

مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي للنصف الأول من عام ٢٠٠٧

الزراعة والغابات وصيد الأسماك	القطا النفطي	الصناعة التحويلية	البناء والتشييد وملكية دور السكن	الكهرباء والماء	النقل والاتصالات والخبز	تجارة والمصارف	خدمات التنمية الاجتماعية
٥.٧	٦٤.١	١.٧	١.٥	٠.٥	٧.٢	٦.٥	١٢.٠

المصدر: وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي / الجهاز المركزي للإحصاء / تموز ٢٠٠٧

ومن خلال تحليل الجدول أعلاه :-

يبدو واضحاً ان الاقتصاد العراقي يعتمد على إنتاج النفط ٦٤%، بينما تشكل الزراعة والصناعة ٦% و ٢% على التوالي. ويعود ذلك إلى محدودية الأرض القابلة للزراعة وزيادة ملوحتها و الضعف في الإنتاجية الزراعية أدت إلى زيادة الاعتماد على الاستيراد لتلبية الحاجة المحلية. ((ففي ٩٨٠ كان العراق يستورد نصف احتياجاته من المواد الغذائية ولكن في عام ٢٠٠٢ وصل الاستيراد إلى ٨٠% - ١٠٠% ليشمل العديد من المواد الأساسية كالحنطة و الرز و السكر و الزيوت النباتية و المواد البروتينية))

.....

(١٥) د. كمال البصري - مستشار اقتصادي في وزارة التجارة - مجلة إدارة واقتصاد - عام ٢٠٠٧. العدد الثاني .

الفصل الخامس: الخلاصة و الاستنتاجات و التوصيات

١-٥ : الخلاصة

قدر تعلق الأمر بالدول المتقدمة أشارت إحصاءات البنك الدولي إلى التزايد المتصاعد لأسعار المواد الغذائية نتيجة لارتفاع أسعار المواد الزراعية الرئيسية مثل القمح والرز والذرة ، ويزيد من عبء هذه الأزمة على الدول تزامنها مع ارتفاع أسعار النفط بحيث أصبحت هاتين الأزميتين الشغل الشاغل لحكومات دول العالم والمنظمات الدولية المعنية نظراً لانعكاساتها على الشرائح الأقل قدرة على التحمل في العالم. وقد توجهت العديد من الدول المتقدمة إلى الاعتماد على المنتجات الزراعية في إنتاج مادة الوقود الحيوي (الايثانول) كبديل عن النفط الخام . فضلا عن تراجع مخزون الحبوب عالمياً .

إن الدول النامية مجتمعة ستفق ما يقرب من ٥٠ مليار دولار لاستيراد ما تحتاج إليه من المواد الغذائية في عام ٢٠٠٧، أي بزيادة ١٠ % عما أنفقته في العام الذي سبقه. وتشير إحصاءات البنك الدولي إلى أن أكثر من (٣)مليار إنسان يعيشون في المناطق الريفية في الدول النامية منهم (٢.٥) مليار يعملون في الزراعة. هم أصلاً بالنتيجة سيكونون من المتضررين بهذه الأزمة العالمية . إن حكومات تلك الدول تسعى لتعزيز إيراداتها من المنتجات الزراعية والحد من تصدير تلك المنتجات في محاولة للتصدي للارتفاع المتزايد في أسعار الغذاء وانتشار الفوضى الاجتماعية وعدم الارتياح الشعبي في هذه الدول. وعليه عندما ترى المصدرين يفرضون مثل هذه القيود على الصادرات من أجل حماية استقرار أسعار السلع الغذائية المحلية، فإن ذلك يجعل في الوقت ذاته الأسواق تضطرب وتعاني من القلق وعدم الاستقرار .

تعد الدول العربية من الدول التي تعاني من مشكلة الفجوة الغذائية التي نشأت نتيجة نمو الإنتاج الغذائي في العالم العربي إلى ما بين ١.٥ % و ٢.٥ % سنوياً، في حين ينمو الاستهلاك الغذائي بمعدل يتراوح بين ٤ % و ٥ % سنوياً، وحيث إن الطلب على المواد الغذائية في ارتفاع مستمر انعكس ذلك على قيمة الواردات الغذائية والزراعية التي وصلت في عام ٢٠٠٤ إلى ٢١.٧ مليار دولار للسلع الزراعية ونحو ١٨.٣ مليار دولار للسلع الغذائية، وتتصدر الحبوب والألبان والسكر والزيت قائمة الواردات الزراعية العربية بقيمة ٤ مليارات و ٢.١ مليار و ١.٣٨ مليار و ١.٣٣ مليار دولار على التوالي.

أهم التحديات التي واجهها العراق ويواجهها حالياً في القطر الزراعي هي تحديات خارجية تتمثل في التطورات العلمية والتكنولوجية المذهلة التي شهدتها العالم وخاصة في مجال تقنيات الإنتاج الزراعي والتي كان العراق بعيداً عنها ولا يزال .. و التحديات الداخلية المرتبطة بالظروف التي مر بها العراق وأدت إلى تزايد الأسباب والعقبات أمام تنمية وتحديث القطر الزراعي حيث ما زالت الكثير من الموارد والطاقات الزراعية غير مستغلة استغلالاً كاملاً كما إن المستغل منها ما زال دون مستوى الاستغلال الأمثل بحيث إن نسب الاكتفاء الذاتي للعديد من السلع الغذائية الإستراتيجية متدنية بدرجة كبيرة وظل القطر الزراعي يعاني من قصور في توفير العديد من المتطلبات الضرورية للإنتاج والمتعلقة بالتقنيات الزراعية وتكنولوجيا الإنتاج فضلاً عن التخصيصات الاستثمارية والتسهيلات الائتمانية والملاكات البشرية المؤهلة وعدم كفاية الهياكل الأساسية والمؤسسات اللازمة لتطوير وتحديث القطر الزراعي واختلاف نمط إدارة وملكية الأرض الزراعية .

(٢-٥): الاستنتاجات

من خلال ما تقدم عرضه في متن البحث إجمالاً نستنتج ما يلي:-

- ١- إن احد الأسباب الرئيسية في أزمة الغذاء الدولية هي زيادة أسعار البترول بشكل غير مسبو ق خلال السنوات الأخيرة لتصل إلى أكثر من ١٤٠ دولار للبرميل الواحد عام ٢٠٠٨ مما جعل دول العالم من التقليل على استخدام البترول في إنتاج الوقود .
- ٢- اعتماد الدول المتقدمة على المنتجات الزراعية في إنتاج مادة الوقود الحيوي (الايثانول) ، الأمر الذي ضاعف من أسعار تلك المنتجات ، وبالتالي زيادة أسعار سلة الاستهلاك الغذائية على المواطن وخصوصا المواطن في الدول النامية كما أن تأثير تلك الازمة أعلى بكثير من تأثيرها على المواطن في الدول المتقدمة . حيث إن الايثانول سيكون أحد العوامل الرئيسية في الزيادة المحتملة من ٢٠% إلى ٥٠% للأسعار الزراعية في السنوات القادمة .
- ٣- إن تغير العادات الاستهلاكية للمواطن في الدول النامية جراء الاستيرادات وإغراق السوق في تلك الدول بالمواد الغذائية المستوردة أدى بشكل غير مباشر إلى زيادة أزمة الغذاء ، فضلا عن تزايد السكان المستمر في العالم وعدم مواكبة المنتجات الزراعية لهذه الزيادة .
- ٤- فرض الحضر على صادرات الحبوب وخصوصا الرز من قبل الدول المنتجة له (في الدول النامية عموما) بسبب الاكتفاء الذاتي ، زاد من أسعار تلك المنتجات مما أدى إلى صعوبة الأزمة الدولية .
- ٥- إن الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة عالميا منذ احتلال العراق في عام ٢٠٠٣ من طرف الولايات المتحدة، أثر سلبا على أسواق الطاقة العالمية، حيث واصل النفط ارتفاعه في السوق ووصل إلى حوالي ٦٠ دولاراً للبرميل قبل اندلاع حرب العراق عام ٢٠٠٣، ليصل إلى سعر يتراوح ما بين ١٣٠ إلى ١٤٠ دولار لبرميل النفط خلال عام ٢٠٠٨ وقد انعكس الارتفاع في أسعار الطاقة سلباً على المزارعين في العالم بشكل عام، وأدى في نهاية المطاف إلى النقص الحاصل في الخزين الإستراتيجي لبعض المواد الغذائية، وخاصة الحبوب التي تشكل المصدر الرئيسي للغذاء.
- ٦- العراق يعاني منذ فترة طويلة محدودية الأراضي الصالحة للزراعة مما جعله يستورد بحدود ٨٠% من المنتجات الغذائية ولا يزال لدعم البطاقة التموينية التي تحقق نسبة بحدود ٥٠% من سلته الغذائية والتي تكلفه بحدود ١٣ مليار دولار سنوياً مع ملاحظة إن القطر الزراعي لا يشكل سوى نسبة ٥% من الناتج المحلي الإجمالي للعراق .

٥-٣ : المقترحات و التوصيات

من خلال ما تم عرضه في متن البحث والاستنتاجات التي توصلت إليها، اقترح التوصيات و الحلول التالية:-

٥-٣-١ : على المدى البعيد، أرى ضرورة دعم إنتاج الغذاء في البلدان النامية عموماً من قبل الدول المتقدمة والمنظمات الدولية. حيث أن البنك الدولي أكد أنه سيضاعف من دعمه للزراعة الإفريقية، والوصول بها إلى ٨٠٠ مليون دولار. كما أن توفير الحماية لصغار المزارعين في البلدان النامية في مواجهة البلدان الغنية الذين لا يرغبون حتى الآن في دعم السياسات المتعلقة بحماية الزراعة.

٥-٣-٢ : إن حل مشكلة ارتفاع أسعار السلع الغذائية ونقص كمياتها المطروحة في الأسواق العالمية يتطلب من وجهة نظر أخرى بالضرورة مشاركة قوية ومؤثرة من جانب المستهلكين في الدول المستوردة للغذاء، باعتبار إن الاستهلاك هو الوجه الآخر المقابل للإنتاج، وأنه من الضروري ألا تكون هناك فجوة كبيرة بين الاستهلاك والإنتاج للحفاظ على استقرار الأسواق.

٥-٣-٣ : ضرورة تجميد الاستثمار في مجال الوقود الحيوي الذي لا يخدم سوى "دول قليلة"، وتوجيه مزيد من الاستثمارات الدولية لقطاع الزراعة بالدول النامية التي شهدت تراجعاً من البنك الدولي والمساعدات الخارجية على مدى ٢٥ عاماً مضت.

٥-٣-٤ : السودان، تعتبر سلة الغذاء للدول العربية، حيث تتوفر فيها مساحات شاسعة من الأراضي، وكثرة المياه، أرى من المناسب توجه الدول العربية إلى استثمار هذه الأراضي واستصلاحها خاصة وإن حكومة السودان أبدت استعدادها لتقديم المزيد من الدعم للمستثمرين في أراضيها.

٥-٣-٥ : إن تطوير أداء القطاع الزراعي في العراق يعتمد على محورين متكاملين :

الأول يمثل التطوير التقني الأفقي للزراعة والذي يتطلب زيادة الاستثمارات في مشاريع استصلاح الأراضي وتوسيع قاعدة الموارد اللازمة للإنتاج الزراعي والحيواني، والثاني يمثل التوسع العمودي وأتبا التقنيات الحديثة في الزراعة فضلاً عن حاجة هذا القطاع زيادة التخصيصات المالية في ميزانية الدولة للنهوض بهذا القطاع حيث أنه لم يتلق الدعم الكاف .

٥-٣-٦ : إنباء اقتصاد زراعي متطور في العراق لا يمكن تركه للقطاع الخاص لقلّة إمكاناته الاستثمارية وصعوبة التمويل الزراعي بسبب المخاطر الكثيرة التي يتعرض لها الإنتاج الزراعي الناجمة عن الجفاف والأمطار والصقيع والفيضانات والحشرات والأوبئة وغير ذلك من العوامل التي ليس للإنسان سلطان مطلق عليها وهذا ما يجعل صاحب رأس المال يتردد في تسليم المزارعين أو يطلب فوائد كبيرة مقابل استخدام رأس ماله.

المصادر المستخدمة

- ١- منظمة الغذاء والزراعة الدولية ، تقرير عام ٢٠٠٨ مايس .
- ٢-مجلة إيلاف ، العدد ٢٥٣٨ بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٣ .
- ٣- Foreign Ag Service and Economic Research Service , 2008 .
- ٤- مركز البيانات الوطني ، الولايات المتحدة الأمريكية ، تقرير مايس ٢٠٠٨ .
- ٥- منظمة الغذاء والزراعة الدولية ،الدكتور شوشي ايتو ، عام ٢٠٠٨ .
- ٦- مركز البيانات الوطني – إحصاءات ٢٠٠٥- الولايات المتحدة الأمريكية .
- ٧- تقرير البنك الدولي ، نيسان ٢٠٠٨ . روبرت زولييك رئيس البنك في ١١/نيسان/٢٠٠٨ .
- ٨- Aksoy, M., and J. Beghin (2005), Global Agricultural Trade and Developing Countries. World Bank. Washington
- ٩- د. علي يوسف خليفة /٢٠٠٧/تحليل اقتصادي زراعي /محاضرات لطلبة الماجستير /الأردن.
- ١٠- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول ٢٠٠١، ص ٣٥ و٢٧٣ .
- ١١- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول ٢٠٠١، ص ٢٨١ .
- ١٢- د. احمد العثيم ، صحيفة الرأي ، العدد ١٢٥٩٠ في ٢٠٠٧/٣/١٩ .
- ١٣- صحيفة المؤتمر - ٢٠٠٨/٥/٨ .
- ١٤- تقريراً لتنمية البشرية ، الجهاز المركزي للإحصاء ص٥٩ عام ١٩٩٥ .
- ١٥- د. صباح نعوش، مجلة المعرفة، ٢٠٠٨/١/١٢ .
- ١٦- د. كمال البصري / مستشار اقتصادي في وزارة التجارة / مجلة إدارة واقتصاد /عام ٢٠٠٧ .العدد الثاني
- ١٧- وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي / الجهاز المركزي للإحصاء /تموز ٢٠٠٧ .